السودان..
رئيس مع إيقاف التنفيذ

٧

الفصل السابع

البرنامج الانتخابي

رؤية السودان ٢٠٢٠

obeikan.com

obeikan.com

هذا برنامجي أدعو إليه على بصيرة

■ ■ ■

البرنامج الانتخابى«رؤية السودان ٢٠٢٠ »

«نحو بناء وطن موحد.. مجتمع آمن.. واقتصاد تنافسي»

ونحن نقوم بإعداد ووضع البرنامج الانتخابى انطلقنا من قناعة راسخة بأن الله سبحانه وتعالى قد وهبنا وطنا كبيرا غنيا بإنسانه وموارده تتعدد فيه الأعراق والديانات والثقافات، وطن جدير بأن نقيم فيه دولة الحرية والديمقراطية والسلام والوحدة، وجعلنا جزءا من شعب عظيم يستحق أن نتصدى من أجله بحسم وقوة لكل القضايا والمشكلات التي ظل يعانى منها خلال العقدين الماضيين، فنعيد ترتيب أوضاعه داخليا وخارجيا حتى تعود الأمور سيرتها الأولى وتترسخ بين أبنائه قيم الإخاء والتسامح والمساواة والعدل و ينعم المواطنون في كل أرجائه بالعيش الكريم.

وبسم الله وباسم حزبنا وباسم جماهيره الوفية وباسم الشعب السوداني العظيم قمنا بطرح البرنامج الانتخابي للحزب الاتحادي الديموقراطي الأصل الذي يتضمن رؤيتنا الإستشرافية لعهد جديد والتي أطلقنا عليها «رؤية السودان ٢٠٢٠». وإننا إذ نطرح هذه الرؤية نؤمن تماماً وندرك إدراكا عميقا إن ما تشتمل عليه من برنامج انتخابي يمثل ميثاقا صادقا بيننا وبين جماهير حزبنا وشعبنا وهو ميثاق يقوم على المعرفة والصدق والواقعية في الطرح وعلى الالتزام والإخلاص والتجويد في التطبيق وعلى الشفافية وإعلاء مبادئ طهارة الحكم في المراجعة والمتابعة.وهى تمثل محاولة من جانبنا للتعاطي مع قضايا الوطن من خلال منظور متفرد من حيث:

تناوله للقضايا وفق إطار كلي ومتكامل من المرتكزات والمبادئ والقواعد العامة والوسائل والغايات.

رؤيته للمشكل السوداني ومعالجة قضاياه في البعدين الآني والمستقبلي.

عدم التوقف عند معالجة ظواهر المشكلات بل البحث في جذورها.

اعتماده على مبادئ أساسية كركائز ومقومات للرؤية الإستراتيجية.

ربطه بين الوسائل (الممكنات والآليات) والغايات الإستراتيجية التي تهدف الرؤية لبلوغها وفق أطر منهجية وزمنية محددة.

العمل على استلهام التجارب الوطنية الرائدة والاستفادة من الإرث الإنساني في معالجة المشكلات المماثلة.

إن كافة المعالجات والحلول التي تطرحها هذه الرؤية إنما كانت نتاج رصد ومتابعة ومعايشة وجهد مثابر وعمل دؤوب لكوادر الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي يزخر بالكفاءات في كل المجالات السياسية والعلمية والمهنية وغيرها. فخلف كل برنامج أو مشروع نطرحه في إطار هذه الرؤية تفاصيل وحقائق عن واقع الحال الذي نعايشه ومدى التدهور الذي حدث، مدعومة بأوراق العمل والمعلومات والإحصاءات التي ستأخذ طريقها بمشيئة الله تعالى للخطط والاستراتيجيات والبرامج لتكون هاديا ومرشدا للمعالجات الجادة والخطوات العملية .

في إطار ما تقدم نطرح عليكم «رؤية السودان ٢٠٢٠» والتي تقوم على أربعة مرتكزات أساسية وتستهدي بسبع مباديء وقواعد عامة وحاكمة للبرنامج وتعمل على الأستفادة من الإمكانات التي توفرها سبع من المعينات والممكنات والوسائل وتستهدف تحقيق عشر غايات إستراتيجية بنهاية الإطار الزمني للرؤية في عام ٢٠٢٠. وفيما يلي استعرض معكم السمات والملامح الأساسية لهذه المرتكزات والمبادئ والوسائل والغايات. وسيعمل الحزب على نشر وتمليك جماهير الشعب السوداني كافة الوثائق المتصلة بالبرامج التفصيلية لهذه الرؤية .

المرتكزات الأساسية لرؤية السودان ٢٠٢٠

■ ■ ■

إن ترسيخ مفاهيم ومبادئ بعض المرتكزات الأساسية وحسم الجدل حولها من شأنه أن يعزز إمكانية التصدي الفاعل لمكونات واستحقاقات «رؤية السودان ٢٠٢٠» ويهيئ الظروف الملائمة لمعالجة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها بلادنا.«رؤية السودان ٢٠٢٠» ،من هذا المنظور، تتأسس على أربعة مرتكزات أساسية وهي :دولة المواطنة، السلام العادل ،الوحدة والديمقراطية.

دولة المواطنة:

التفت الحزب الاتحادي الديمقراطي لمسألة المواطنة منذ وقت بعيد وقد كان له دوراً مشهودا في اتفاق غالبية القوى السياسية على اعتماد المواطنة كأساس للانتماء وهو ما أقره مؤتمر القضايا المصيرية في أسمرا وما أكد عليه الدستور الذي نشأ عن اتفاقية السلام ٢٠٠٥ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان. ولقد ظل الحزب الاتحادي الديمقراطي بحسبانه الوعاء التنظيمي التاريخي الجامع لأهل السودان ينادي بالمواطنة كأساس للعقد وللترابط بين أهل السودان.

السلام العادل:

ظلت الدعوة للسلام ونبذ العنف والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية أهدافا استراتيجية للحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل عمل لتحقيقها في كل مراحل العمل الوطني منذ الاستقلال في عام ١٩٥٦م، وكان توقيع مبادرة السلام السودانية (اتفاقية الميرغني/ قرنق) مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨م معلما بارزا في هذا الاتجاه وثمرة للجهود الحثيثة التي ظل يبذلها الحزب لتحقيق السلام . وكما تعلمون قطع انقلاب الإنقاذ العسكري في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م الطريق أمام استكمال ذلك الجهد

الكبير وأجهض الفرصة لحقن دماء عزيزة أهدرت في سنوات حكم الإنقاذ قبل توقيع اتفاقية السلام ، وأضاع على البلاد إمكانية تحقيق السلام في ظروف أفضل بكثير من تلك التي تلت اتفاقية نيفاشا.

وفي إطار حرصنا على السلام سعينا بقوة وما زلنا نسعى للتوصل لحل شامل وعادل لمشكلة دارفور يشارك فيه أبناء دارفور بكل فئاتهم وقطاعاتهم وتوجهاتهم. وللحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل علاقات واتصالات مستمرة بكافة الفرقاء والفصائل ورؤية محددة لحل القضية وتحقيق السلام مع ضرورة توطين العدل لإجراء محاكمات عادلة لكل من ارتكب جرما في حق أهلنا في دارفور. وفي هذا الاتجاه نبارك لأبناء الوطن اتفاق الدوحة الإطاري الذي تم في ٢٣ فبراير ٢٠١٠ والله نسأل أن يكون البداية الحقيقية لنهاية مأساة أهلنا في دارفور. وسيعمل الحزب على النظر الجاد وتنفيذ كل المطالب العادلة والمشروعة لأهل دارفور.

الوحدة:

يلتزم الحزب صون وحدة البلاد في إطار التنوع كمصدر قوة للوطن الجامع. ومع تأكيدنا واحترامنا لحق أهلنا في جنوب السودان في الاستفتاء لتقرير مصيرهم باختيار الوحدة الطوعية في إطار وطن واحد أو الانفصال، إلا أننا سنسعى ونعمل بقوة خلال ما تبقى من زمن ليكون خيار الوحدة الوطنية بين الشمال والجنوب خيارا جاذبا يجب أن يعطى الأولوية كما نصت عليه اتفاقية السلام الشامل. ونلتزم بالعمل على تعزيز الوحدة الوطنية الطوعية باعتبارها قضية محورية وتمثل أحد المبادئ الهامة التي يحرص حزبنا على التمسك بها . ولحزبنا في هذا الصدد جهود كبيرة وعلاقات متميزة مع القوى السياسية كافة ستعيننا بمشيئة الله لتحقيق هذا الهدف. وما دعوة الحزب من خلال مبادرة الوفاق الوطني لتعزيز السلام والوحدة الوطنية إلا دليل عملي على صدق هذا التوجه.

الديمقراطية منهجاً وسلوكاً:

إن التحول الديمقراطي الذي تعتبر الانتخابات القادمة أولى خطواته لم يكن منة من النظام الحاكم، وإنما كان ثمرة لمشوار طويل من النضال والكفاح. فحين انقلب نظام

الإنقاذ على النظام الديمقراطي وسطا على الحكم بليل لم يكن بد من النزال، وكان حزبكم حزب الحركة الوطنية، الحزب الاتحادي الديمقراطي في قيادة التجمع الوطني الديمقراطي وفي مقدمة القوى التي ناهضت الطغيان العسكري ببسالة وشرف. ونحن نعتبر هامش الحرية الذي تحقق مؤخرا كان بفضل ما بذله حزبنا والقوى السياسية المعارضة لنظام الإنقاذ من تضحيات .

إننا وبرغم العراقيل وشح إمكانيات القوى السياسية بخلاف المؤتمر الوطني وعدم العمل بالقوانين التي نصت عليها اتفاقيات السلام وخاصة اتفاقية القاهرة والسلبيات التي صاحبت الإحصاء السكاني وتقسيم الدوائر وعملية تسجيل الناخبين والتي نبهنا لها في حينها، إلا أننا نأمل صادقين في إجراء انتخابات حرة نزيهة تفضي لتحول ديمقراطي حقيقي يختار فيها شعبنا من يحكمه بحرية كاملة، حتى تتهيأ الأجواء للتصدي لقضايا الوطن الكبرى ولإنجاز مهام وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

إن الحزب الاتحادي الديمقراطي ينظر إلى العملية الانتخابية باعتبارها عنوان نضج وحضارة وأيضا بحساباتها إحدى أدوات التداول السلمي للسلطة وهي أيضا تعبر عن سيادة الشعب، ولذلك حرصنا على أن تكون الانتخابات في صلب الاتفاقيات التي وقعت مع الحكومة في المرحلة السابقة لأننا في الاتحادي لم نصل للسلطة على مر التاريخ إلا عبر الانتخابات ولذلك كنا أكثر حرصا على توفير كل أساليب وضمانات الحرية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة حقيقية تتقبل القوى السياسية نتائجها.

المبادئ والقواعد العامة لرؤية السودان ٢٠٢٠

■ ■ ■

إن برنامجنا الانتخابي تحكمه مبادئ وقواعد عامة سامية وراكزة وسنعمل جاهدين على الالتزام بها في تطبيق هذا البرنامج وإنزاله إلى أرض الواقع. هذه المبادئ والقواعد مستمدة من تراث الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل ومن منظومة القيم والمبادئ السودانية الأصيلة. عند تطبيق «رؤية السودان ٢٠٢٠» نلتزم بالاحتكام إلى، والالتزام التام، بمبادئ وقواعد: الإصلاح والتطوير ،التنمية المتوازنة، العدالة الاجتماعية، الحريات العامة، الحوار الوطني ،الشفافية، الحكم الراشد. وسأبين فيما يلي موقف الحزب من هذه المبادئ والقواعد.

الإصلاح والتطوير:

إن أي محاولة لتطبيق رؤية مستقبلية في السودان تستلزم،وجوباً، مراجعة وإصلاح العديد من جوانب الحياة السودانية وتهيئتها لقبول، والتعامل مع، تحديات المرحلة المستقبلية.

إن الإصلاح الذي تستهدفه «رؤية السودان ٢٠٢٠» يشمل إصلاح الأنظمة والقوانين وإصلاح البني والهياكل المؤسسية كما يشمل إصلاح السلوك والممارسات والعلاقات بين أجهزة الدولة. ورغم شمولية نطاق الإصلاح المؤسسي إلا أننا سنولى عناية خاصة للإصلاح في محاور محددة وهي:

• إصلاح وتطوير أنظمة الحكم:

يستهدف برنامج الحزب أحداث نقلة نوعية في طبيعة وآليات التوازن بين سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية بما يدعم الفصل بين السلطات ويعزز الشفافية والديمقراطية في ممارسة الحكم. كما يستهدف تعزيز دور مجلس الوزراء في اتخاذ القرار

وتعزيز دور البرلمان في إقرار الموازنة ومراقبة ومساءلة الحكومة. برنامج الحزب يستهدف فتح آفاق جديدة في هياكل وأساليب الحياة السياسية استنادا على برامج فاعلة للإصلاح تضمن كفالة الحقوق الدستورية فيما يتعلق بحرية الاعتقاد والتنظيم والتعبير وتوفير فرص متكافئة للتنافس السياسي وتوسيع دائرة نشاط المجتمع المدني بحسبانه شريكا أساسيا في المشاركة الشعبية وتطوير الممارسات الديمقراطية.

·يدعو الحزب لتطبيق نظام حكم لامركزي بسيط ومرن وغير مكلف يهتم بالمستويات القاعدية التي تخدم المواطن مباشرة وتمكنه من المشاركة في إدارة شئونه وإيجاد صيغة عملية لتجاوز التجارب الحالية المتسمة باللا توازن بين مركزية قابضة وفيدرالية مترهلة.

الإصلاح الهيكلي:

معالجة مظاهر الترهل وتضارب الاختصاصات والازدواجية التي نشأت جراء ممارسات سياسات النظام الحاكم التي استهدفت تمكين الحزب وكوادره من بسط هينتهم على كافة أجهزة الدولة إلى جانب الترضيات السياسية والمحسوبية في شغل وظائف الدولة مما أدى إلى في خلق مستويات وهياكل ومؤسسات ذات كلفة عالية وفيها الكثير من الإهدار للموارد وتبديد المال العام مما يقتضي المراجعة الشاملة لنظام الحكم وهياكله في المستويات المختلفة.

·إصلاح الأنظمة والقوانين:

مراجعة كافة القوانين التي تتعارض مع الدستور وخاصة المتعلقة بالحريات العامة.

·رد المظالم وجبر الضرر:

لقد تعرضت قطاعات واسعة من الشعب السوداني (من المدنيين والعسكريين) لجملة من الظلامات واساليب الفصل والتشريد من الخدمة المدنية. وقد آن الأوان لرد المظالم وجبر الضرر الذي حاق بهذه الفئات.

·إعادة تأسيس الخدمة المدنية وإصلاحها وضمان قوميتها وحيدتها وتوظيف أهل الكفاءة والخبرة وفقاً للاعتبارات الفنية البحتة.

·ترشيد الصرف من المال العام ومحاربة الفساد والرشوة وغيرها من المظاهر السالبة التي قعدت بأجهزة الدولة عن أداء دورها لخدمة المواطنين.

التنمية المتوازنة:

شهدت البلاد خلال العقدين الماضيين سياسات اقتصادية اتسمت بالعشوائية وغياب الرؤية الاقتصادية الإستراتيجية المرتبطة بأهداف موقوتة زمنياً وببرامج عمل محددة. ورغم توفر إيرادات غير مسبوقة نتيجة مداخل البترول إلا أن النتائج كانت سالبة في كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي ولعل أبرزها: تردى نتائج القطاعات الاقتصادية التقليدية وتردى الأوضاع المعيشية للمواطنين، البطالة، والفقر المتزايد. لمعالجة الأوضاع الراهنة في إطار «رؤية السودان ٢٠٢٠» يطرح الحزب رؤية اقتصادية محددة على النحو التالي:

رؤية الحزب الاقتصادية:

إن رؤية الحزب الاقتصادية تنطلق من قناعة تامة بأن الزمن الذي كانت فيه الدولة تحتكر كل النشاط الاقتصادي زراعة وتجارة وصناعة قد انتهى وبذات القدر فإن الحزب يرى أن اقتصاد السوق الحر« غير المُرشد ليس حلاً في أوضاع كأوضاع بلادنا. رؤيتنا الاقتصادية تعمل على المزج بين اقتصاد السوق الحر وتدخل محسوب للدولة وفقا لمحددات وشروط نوجزها في التالي:

- ترعى الدولة التنافس الفعال والمطلق وفق سياستها الاقتصادية المعتمدة وتمنع الاحتكار من قبل أية جهة عامة أوخاصة.
- تقوم الدولة بوضع التشريعات والأطر التنظيمية المحفزة للمبادرات والإبداعات الخاصة والذاتية.
- تدخل الدولة كلما عجزت آليات السوق عن تأدية دورها في تحقيق تكافؤ الفرص بين الفئات والشرائح الاجتماعية، لتوفير الحد الأدنى من الحاجات الاجتماعية لرفع كفاءة توزيع الموارد وفق أسس عادلة ومنصفة.
- تعمل الدولة على توفير الأطر اللازمة لتحقيق التنسيق اللازم بينها وأرباب العمل والعمال للوصول إلى أعلى إنتاجية وتحقيق التوزيع العادل والمنصف بما يحقق التنمية

الاقتصادية والاجتماعية.

في إطار هذه الرؤية الاقتصادية يلتزم الحزب الاتحادي الديموقراطي بالعمل على معالجة الخلل الكبير في نمط التنمية والسعي الجاد لأحداث تنمية متوازنة من خلال:

·معالجة الأوضاع المعيشية المتدهورة للمواطنين ورفع المعاناة عن كاهلهم ببرامج إسعافية سريعة وقصيرة المدى في القطاعات الخدمية والإنتاجية المختلفة ذات العلاقة المباشرة بمعيشة المواطنين وحاجاتهم اليومية بحيث يتم توفير السلع والخدمات الضرورية مثل التعليم والخدمات الصحية والمياه والكهرباء وغيرها.

·اتخاذ قرارات اقتصادية نافذة تلغي بموجبها كافة أشكال التشوهات في أسعار السلع والخدمات الضرورية، وترشد بها الأسواق وعمليات الاستيراد، وتوقف بها جميع أنواع الجبايات على السلع والخدمات في كافة مستويات الحكم.

·توظيف إمكانات الدولة والقطاع الخاص للاهتمام بالفئات الفقيرة والمستضعفة في أقاليم السودان المختلفة مع إعطاء الاعتبار الكافي والعناية الخاصة للأقاليم الأكثر فقرا والتي عانت من آثار الحرب والصراعات القبلية وغيرها.

·الشروع فورا في تنفيذ جهود تنموية ذات شقين. يستهدف الشق الأول قرارات سريعة ومعالجات قصيرة المدى لانتشال المشروعات القومية الكبرى من حالة الضعف التي تردت إليها في كافة القطاعات الإنتاجية ،الزراعية والصناعية والخدمية وغيرها . ويستهدف الشق الثاني أحداث تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة في كافة أقاليم السودان وفق خطط وأولويات مدروسة تستهدف معالجات جذرية للفقر والبطالة وتدعم البنيات الأساسية، وتسهم في الارتقاء بمستوى حياة المواطنين وتوفير الخدمات التعليمية والصحية لهم وتعيد تأسيس علاقات السودان الاقتصادية وتشجع الصادرات السودانية لمختلف دول العالم.

ويتطلب تنفيذ هذا البرنامج في مجالاته المختلفة التالي:

أ. إقرار وتنفيذ سياسات مالية ونقدية متوازنة وذات أهداف متسقة مع مرامي البرنامج الاقتصادي وخططه في جوانبه المختلفة في المدي القصير والمتوسط والبعيد.

ب. ترشيد استخدام عوائد البترول بطريقة فعالة تدعم القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والخدمية وفق أولويات محددة وتأمين وزيادة الموارد بتشجيع الصادرات وترشيد الاستيراد

ت. توفير الفرص للقطاعين العام والخاص للقيام بنشاطات اقتصادية وتنموية محددة وفق تصور اقتصادي بعيد المدى لتوجيه التنمية في القطاعات المختلفة

ث. جذب الاستثمارات الخارجية من خلال جهود متكاملة سياسية ودبلوماسية ليستعيد السودان علاقاته ومكانته الاقتصادية بين دول العالم

ج. محاربة كافة أشكال التسيب المالي والإداري واتخاذ قرارات وإجراءات نافذة للقضاء التام على الرشوة والفساد والمحسوبية واستعادة ولاية الدولة على المال العام

ح. اتخاذ قرارات نافذة لتفعيل الخدمة المدنية وإعادة النظر في هياكل الحكم على كافة المستويات بتقليص وإلغاء المستويات الإدارية التي تستنزف الموارد دون أثر مباشر على الإنتاجية والتنمية

خ. إعداد برامج تفصيلية لتنمية الموارد الطبيعية في مجالات الزراعة والبترول والثروات المعدنية والطاقة الكهربائية والإنتاج الصناعي والثروة الحيوانية والتشييد والبناء ، وتنمية قطاع التجارة والخدمات بما في ذلك التجارة والتموين والتعاون والتأمين والتخزين والصوامع والسياحة والمواصفات والمقاييس والأسواق والناطق الحرة

د. وضع الأطر التنظيمية والتشريعية اللازمة التي تعين على تنفيذ البرنامج الاقتصادي.

العدالة الاجتماعية:

تُولي «رؤية السودان ٢٠٢٠ » اهتماماً خاصاً بالمواطن السوداني البسيط ، الموظف الحكومي، العامل في القطاع الخاص والحرفي و الصنايعي. كما تولى الأم التي تعول أسرتها.وأصحاب المعاشات وكبار السن و طبقة محدودي الدخل اهتماماً ملحوظا وتعمل على تطوير برامج ومشروعات خاصة بهم تساعدهم على زيادة دخلهم وعلى تأمين حياتهم ومتطلباتها.

إن البرامج والمشروعات المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية تعمل على معالجة ارتفاع معدلات الفقر والحد من البطالة وخاصة في أوساط الشباب وابتداع برامج لتحسين أحوال وأوضاع المعاشين ومعالجة التشوهات الاجتماعية الناجمة عن عدم توفر وكفاية الموارد المخصصة للفئات الاجتماعية الفقيرة وتحسين مستويات المعيشة وغيرها. وتراعي الخطط والبرامج والسياسات التي سيتم تطبيقها في هذا المحور الترابط والتداخل بين محور العدالة الاجتماعية والجوانب الاقتصادية والسياسية وغيرها.

برامج الحزب لتحقيق العدالة الاجتماعية تتمحور حول دعم وتحسين فئات اجتماعية محددة تشمل:الأسر الفقيرة وكبار السن والأرامل غير المؤمن عليهم والمرأة التي تعول أسرتها. وبالنسبة للمرأة المعيلة سيتم إنشاء صندوق تأمينات خاص لها..

يطرح الحزب لهذه الفئات برنامج «المعاشات الاستثنائية» الذي يتيح التوسع في مظلة التأمينات والضمان الاجتماعي بهدف كفالة معاشات مستمرة لهذه الفئات يوفر لها أساسيات الحياة الكريمة.

من جانب آخر وهام يحرص الحزب على رعاية مصالح المواطنين العاملين في قطاع الأعمال الحرة (القطاع غير المنظم) وذلك من خلال برامج محددة وإعداد تشريعات تقنن أوضاعهم وتوفر لهم علاقات عمل متوازنة تحكمها عقود عمل ملزمة وتوفير نظم تأمينية صحية واجتماعية تراعي ظروفهم وطبيعة عملهم.

فيما يتعلق بموظفي الحكومة سيعمل الحزب على زيادة رواتبهم تدريجيا خلال فترة البرنامج.

الحريات العامة :

لقد افتقدت بلادنا ومواطنونا خلال العقدين الماضيين التنظيمات والتكوينات النقابية والاتحادات المهنية والطلابية والشبابية والنسائية ومنظمات المجتمع المدني الديمقراطية. كما افتقدت أجهزة الإعلام ووسائله الحرة من تلفزيون وإذاعة وصحف لتمارس دورها في جو ديمقراطي وفي إطار مسئولياتها المهنية دون رقابة أو قيود . لقد شهد العقدان الماضيان

تدخلاً سافراً وغير مسبوق من قبل السلطة الحاكمة في كافة ما يتصل بالنقابات وتنظيمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. كان ذلك التدخل في تشريعاتها وتشكيلها ونظم إدارتها والتضييق على العاملين فيها .وسيعمل الحزب من خلال هذا البرنامج على تأكيد حرصنا على توفير الحريات العامة في إطار مناخ ديمقراطي حر يكفل للحركة النقابية والشبابية والنسائية والطلابية والاتحادات المهنية وتنظيمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام كافة التخلص من هيمنة السلطة الحاكمة واستعادة وضعها الديمقراطي الحر تنظيما وممارسة ومسئولية.

الحوار الوطني:

كضمانة لتحقيق السلام والسلم الأهلي عمل الحزب الاتحادي الديمقراطي على إعلاء قيمة الحوار كمنهج أصيل في التصدي لقضايا الوطن المصيرية. هذا كان ديدن الحزب حيث دعم المحادثات التي أفضت لاتفاقية السلام الشامل في نيفاشا ٢٠٠٥م، ووقع اتفاق جدة الإطاري الذي كان مدخلا لتوقيع اتفاقية القاهرة ٢٠٠٥م بين التجمع الوطني الديمقراطي وحكومة السودان ودعم جهود التوصل لاتفاق الشرق.

الشفافية:

يلتزم الحزب الاتحادي الديمقراطي بالشفافية كقيمة وطنية وأساسية في الحكم ويعمل لخلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالقوانين والقرارات والأعمال الحكومية مشاعة ومتاحة ومنظورة ومفهومة للرأي العام وأن يتبع مناهج وطرائق الحكم التي تسهل توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع متاحة للجميع. في منهجه لترسيخ مفهوم الشفافية يلتزم الحزب الاتحادي الديمقراطي بالعمل على وضوح الإجراءات وصحة ومصداقية المعلومات والبيانات الخاصة بأجهزة الدولة وتمليكها للرأي العام .

الطهارة والحكم الراشد:

إن الحكم الراشد السليم هو حكم المؤسسات وحكم القوانين الضامن لحقوق

الإنسان وحقوق الأجيال القادمة، فضلا عن ضمان انتقال الموارد والثروات الطبيعية التي يستفيد منها الجيل الحالي إلى الأجيال القادمة.

إن الحزب الاتحادي الديمقراطي على قناعة التامة بأن تثبيت ركائز الحكم الراشد تمثل أبرز ضمانات تحقيق الأهداف الإستراتيجية لبرنامجه الانتخابي. فالحكم الراشد ينبني على حسن الإدارة واتباع الحوار أسلوبا في الحكم وفي التعامل بين الحاكم والمحكوم. الحكم الراشد يستلزم توفر واستخدام أدوات فعالة للمراقبة والمحاسبة وآليات سليمة في عمليات صنع القرار ومتابعة تنفيذه . في سياق هذا البرنامج الانتخابي يستهدف الحزب الحكم الراشد من خلال إخضاع إدارة المرافق العامة والموارد الطبيعية لأحكام القانون وبما يضمن نموها المستدام ويراعي حقوق الأفراد والمصلحة العامة وبما يدرأ الفساد الإداري واستغلال النفوذ والمحسوبية.

الوسائل والمُمكنات الاستراتيجية للرؤية

■ ■ ■

فيما يتصل بالوسائل والمُمكِنات الإستراتيجية يلتزم الحزب بالعمل الجاد نحو تطوير إمكانات الدولة وتهيئتها والاستفادة منها كممكنات وآليات ضرورية وأساسية في تحقيق الغايات الإستراتيجية التي تتضمنها «رؤية السودان ٢٠٢٠» .

على هذا الصعيد نلتزم بتطوير السياسات وابتداع ورعاية البرامج الخاصة بكافة وسائل وآليات تطبيق الرؤية وبخاصة ما يتصل منها بسبع وسائل إستراتيجية تشمل :

- التأكد من توفر تشريعات فعالة وسياسات متكاملة.
- الاستثمار في بناء القدرات البشرية وتنمية القيادات بما يتيح توفر كوادر بشرية مؤهلة.
- إعادة النظر في منهجية تقديم الخدمات الحكومية واعتبار المواطن محوراً لها.
- تطوير وتدعيم كفاءة الإدارة الحكومية والأنظمة المالية.
- تعزيز والتوسع في الاستفادة من أنظمة الحكومة المؤسسية الرشيدة.
- تطوير شبكات حكومية تفاعلية والتركيز على التميز في تقديم الخدمات.
- الاعتماد على الاتصال الحكومي الفعال في رصد ومعرفة الرأي المجتمعي بشأن الخدمات الحكومية.

ولما لكل واحدة من هذه الوسائل من آثار مباشرة على قدرة الحزب على تطبيق «رؤية السودان ٢٠٢٠» لأننا قد حرصنا على تطوير السياسات والبرامج المرتبطة بتفعيل هذه الوسائل والآليات ونستعرض أبرزها فيما يلي:

تشريعات فعالة وسياسات متكاملة :

- تطوير كفاءة الإجراءات التشريعية وضمان جودة التشريعات.

- التركيز على تكامل السياسات.
- تحسين جودة البيانات والإحصاءات لدعم آليات صنع القرار.

موارد بشرية مؤهلة:

- تطوير إستراتيجية شاملة للموارد البشرية.
- وضع نظام فعال لتخطيط الموارد البشرية.
- المحافظة على الكفاءات البشرية المؤهلة وتحفيزها.
- بناء قدرات الموظفين ومهاراتهم.
- الاهتمام بالكفاءات السودانية بدول المهجر والعمل على الاستفادة من خبراتهم.

خدمات تتمحور حول المواطن:

- تطوير قنوات وأساليب تقديم الخدمات للمواطن.
- تبسيط وتحسين الإجراءات الحكومية.
- تحقيق التكامل في تقديم الخدمة (النافذة الموحدة).
- إعادة النظر في مجمل أوضاع المواطنين العاملين بالخارج وتطوير برامج خاصة لربطهم بالبلاد وتأمين كافة حقوقهم وخاصة تعليم أبنائهم وسكنهم وتسهيل الإجراءات الخاصة بعودتهم للبلاد.
- الشروع في الاستفادة من التقنية والتحول لنظام الحكومة الالكترونية.
- إعادة النظر في كافة رسوم الخدمات الحكومية والعمل على أن تكون الخدمات موازية للرسوم من حيث الكفاية والجودة.

إدارة مالية كفؤة:

- ضمان استدامة الموارد المالية للحكومة وزيادة إيراداتها
- تحديث الأنظمة المالية الحكومية.

- تعزيز شفافية الأنظمة المالية .

حكومة مؤسسية رشيدة:

- تطوير نظم الحكومة.
- تطوير هياكل تنظيمية مرنة.
- اللا مركزية.
- توسيع الصلاحيات.
- تعزيز ثقافة المساءلة والمحاسبة.
- بناء قواعد متكاملة للبيانات والمعلومات كأساس لدعم اتخاذ القرار الحكومي.

شبكات حكومية تفاعلية:

- تعزيز آلية التكامل بين مستويات الحكم.
- زيادة التنسيق بين مستويات الحكم (الاتحادي والولائي والمحلي).
- تعزيز الشراكات الإستراتيجية بين القطاعين الحكومي والأهلي.
- تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي لتأسيس وعمل منظمات المجتمع المدني.

اتصال حكومي مؤثر:

- تطوير النظم والمؤسسات الإعلامية وفق سياسات تركز على الحيادية والمهنية.
- تعزيز حضور الحكومة وتأكيد مصداقيتها.
- تعزيز دور الاتصال الحكومي في وضع السياسات وتغيير الثقافة المؤسسية.

الغايات الاستراتيجية للرؤية

■ ■ ■

إن «رؤية السودان ٢٠٢٠» تستهدف تحقيق عشر غايات إستراتيجية نأمل عند اكتمالها أن تتحقق النقلة النوعية لبلادنا بما يضعها في المكانة التي تستحقها والتي نعمل من خلال هذه الرؤية على أن تبلغها.

الغايات الإستراتيجية التي تستهدفها الرؤية تشمل تحديداً : تحقيق الهوية الوطنية المتميزة، إنشاء والمحافظة على دولة قوية ذات مكانة، اقتصاد تنافسي يقوم على المعرفة، تنمية بشرية كأساس للتنمية الشاملة، نظم تعليمية حديثة ورفيعة المستوى، نظام صحي عصري ومتكامل، بني تحتية متكاملة، عدالة قضائية (قوانين متسقة مع الدستور وتشريعات فعالة)، مجتمع آمن وبيئة مستدامة.

لتحقيق هذه الغايات يلتزم الحزب بتطوير السياسات وابتداع ورعاية البرامج والمشروعات اللازمة كما سيعمل على الاستفادة الكاملة من الوسائل والآليات التي تضمنتها الرؤية.

إن منهجنا في الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل بشأن تحقيق هذه الغايات يرتبط ارتباطا عضويا بسعينا الدؤوب لتناول كافة المحاور التي تعالجها الغاية. وعلى هذا الصعيد فإننا سنركز في برامجنا قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى على معالجة المحاور التالية لكل غاية:

الهوية الوطنية المتميزة:

- التأكيد على التعددية الثقافية والإثنية والدينية كمكون أساسي في الهوية الوطنية.
- الاستخدام الفعال لوسائط الإعلام والأدوات الثقافية في رتق وتقوية النسيج الاجتماعي.

· إعادة هيكلة أجهزة الإعلام لتؤدي دورها الوطني ودعم الهوية الوطنية وفقا لبرنامج محدد يتضمن العديد من الموجهات التي تكفل لها ديمقراطية وحرية ومهنية الأداء وتوفر لها الإمكانيات والكوادر المقتدرة. ودعم المؤسسات والمعاهد والكليات الإعلامية ورفدها بالكفاءات المتخصصة وتشجيع الطباعة والنشر والاهتمام بالتراث والتنوع الثقافي في أقاليم السودان المختلفة.

· الاعتماد على إستراتيجية التنمية كرافع أساسي في تعزيز الهوية الوطنية.

· تطوير ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية وبسطها في المركز والأقاليم.

· تطوير البرامج الرامية لتمكين المرأة وتضمن مشاركتها في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والوظائف العامة وعدم التمييز ضدها والالتزام في كل ذلك بالمواثيق الدولية والوطنية بما لا يتعارض مع القيم والموروثات.

· رعاية الشباب وتنشئتهم وإتاحة الفرص لهم للمشاركة في العمل السياسي والتنموى باعتبارهم عماد المجتمع وعدته للمستقبل وهم القطاع الحيوي الفاعل من خلال إنشاء مراكز الشباب ودعم الأنشطة والأندية الرياضية وتوفير متطلبات النشاطات الثقافية والفنية للشباب والطلاب والموارد اللازمة لممارستها في جميع أنحاء البلاد.

· تطوير نظام الرعاية الاجتماعية.

· رعاية الأسرة والطفولة والأمومة.

· الاهتمام برعاية أصحاب الاحتياجات الخاصة وتطوير البرامج الخاصة بتأهيلهم وتوظيفهم.

· العمل على عودة الكفاءات المهاجرة من أجل المساهمة في بناء البلاد وتوفير مستلزمات الاستقرار والأمن لهم.

· إنشاء المراكز الاجتماعية المتكاملة.

· العمل على تحسين المستوى المعاشي للمتقاعدين، وتشريع القوانين الخاصة بذلك، والعمل على رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن والعجزة.

· المحافظة على القيم والتقاليد السودانية الأصيلة.

· غرس قيم الاعتدال الديني والوسطية.

· تطوير وتشجيع العمل الطوعي والخيري وتطوير أنظمة وتشريعات وعمل منظمات المجتمع المدني.

· كفالة الحريات اللازمة للتنظيمات النقابية لتؤدي دورها الوطني.

· الاهتمام بالمجتمع المدني من حيث التشريعات والمؤسسات ودعم أنشطته وتوفير الجو الديمقراطي المعافي له للتنظيم والممارسة والإمكانيات اللازمة التي تتيح له القيام بدوره في خدمة الوطن.

إنشاء والمحافظة على دولة قوية ذات مكانة:

· تفعيل دور المجالس التشريعية، والإسراع في سن القوانين التي نص عليها الدستور، وإعادة النظر في التشريعات القانونية النافذة؛ وذلك بما يتلائم وأحكام الدستور.

· إيلاء أولوية قصوى لقطاع الأمن والدفاع بجميع مكوناته باعتباره حارس الدستور والنظام الديمقراطي ووحدة الوطن وسلامة أراضيه وتأمين المواطنين في أرواحهم وممتلكاتهم ومكتسباتهم الاقتصادية والاجتماعية وموروثهم الثقافي.وسيعمل الحزب على ضمان قومية وحيادية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى وتوفير الموارد اللازمة لها للقيام بواجباتها بمهنية واحترافية عالية.

· تطوير دور السياسة الخارجية لدعم برنامج «رؤية السودان ٢٠٢٠ عشرين عشرين» وتعزيز دور السفارات والقنصليات وتطوير وتطبيق سياسة خارجية متوازنة تراعي مصالح السودان والتزاماته مع الدول الصديقة والشقيقة وغيرها من دول العالم. والسعي إلى تنقية أجواء العمل الخارجي والدبلوماسي مما شابها من تشوهات خلال العقدين الماضيين ليستعيد السودان وضعه بين دول العالم وفي المنظمات الإقليمية والدولية في إطار المواثيق والاتفاقيات وليستفيد من علاقاته الخارجية لأغراض التنمية الاقتصادية ولعقد الشراكات وجذب المستثمرين للاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة بالبلاد.

- تفعيل دور الدولة وتمثيلها في المنظمات العالمية والإقليمية.
- متابعة ترتيب الدولة في المؤشرات الدولية والعمل على تحسينها.

اقتصاد تنافسي يقوم على المعرفة :

- تشجيع الابتكار والبحث والتطوير.
- تشجيع القطاعات ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية.
- تطوير بيئة الأعمال والاهتمام بتطوير قطاع المصارف.
- تنمية الصادرات وتعزيز مكانة الدولة في التجارة العالمية.
- تشجيع الإستثمار الوطني والأجنبي وخاصة في القطاعات ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية ومراجعة قوانين الأستثمار بما يدعم هذا الاتجاه.
- تطوير برامج متكاملة للتنمية الزراعية والإنتاج الحيواني تعمل على الاستفادة من موارد البلاد الطبيعية الضخمة ومميزاته النسبية الكبيرة. واتخاذ الخطوات العملية الكفيلة بإعادة تأهيل المشاريع الزراعية القومية الكبري ومعالجة المشاكل التي يعاني منها المزارعون في كافة أقاليم السودان وتوفير التمويل الميسر والمدخلات الإنتاجية وغيرها من متطلبات هذا القطاع الحيوي والهام.
- معالجة كافة المعوقات التي يعانى منها قطاع الصناعة وتوفير المدخلات والطاقة وقطع الغيار وتمكين الصناعات التحويلية الرئيسية من استعادة وضعها.وتوفير التمويل ووقف الجبايات التي أضرت بالصناعات الوطنية وترشيد سياسة الاستيراد بما يمكن الصناعات الوطنية من المنافسة في إطار سياسات اقتصادية كلية متوازنة وذلك كجزء من إستراتيجية شاملة لتطوير القطاع الصناعي.
- بناء قاعدة بيانات للبحوث والدراسات.
- تعزيز تنافسية الاقتصاد السوداني.
- تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية للقطاعات الاقتصادية.
- ضمان حماية المستهلك.

تنمية بشرية كأساس للتنمية الشاملة:

- رفع كفاءة سوق العمل من حيث التشريعات والأنظمة والمؤسسات.
- تطوير قدرات القوى العاملة المواطنة.
- مراجعة سياسات استقدام العمالة الأجنبية.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد مشروعات للحد من البطالة وخاصة في أوساط الشباب.
- تطوير برامج للتشغيل تستهدف الخريجين الجدد.
- العمل على تطوير القطاع الرياضي بشتى ميادينه، وتهيئة مستلزمات ذلك، ورعاية الأندية والفرق الرياضية، ودعم حضور الرياضة السودانية وطنياً ودولياً.

نظم تعليمية حديثة ورفيعة المستوى:

إن التعليم هو أساس التنمية البشرية والتطور الاجتماعي ويحقق الاهتمام بالتعليم نهضة الأمم ويساعد في خلق أجيال مؤهلة وقادرة على القيام بدورها الوطني والمشاركة في كل نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونظرا لما يعانيه التعليم في البلاد من مشكلات وصعوبات فقد اشتمل البرنامج الانتخابي على برامج وسياسات إصلاح التعليم العام والتعليم العالي والاهتمام بالبحث العلمي ومعالجة كافة القضايا والمشكلات التي يعاني منها التعليم في مستوياته المختلفة.

وتتضمن برامج وسياسات الحزب فيما يتعلق بالتصدي لأمر التعليم في مستوياته المختلفة وإصلاحه معالجات إسعافية سريعة على المدى القصير لحل القضايا والمشكلات التي تعترض مسيرة التعليم وتعرقل العملية التربوية ، كما تتضمن معالجات متوسطة وطويلة المدى تهتم بإصلاح وتطوير التعليم العام والعالي والبحث العلمي. وفيما يلي أستعرض معكم بعض برامج ومشروعات الحزب لتطوير التعليم:

التعليم العام:

- تحسين مستويات التعليم قبل المدرسي.

- تطبيق مبدأ إلزامية ومجانية التعليم الأساسي.
- تطوير مناهج التعليم العام وأساليب التقويم.
- تعزيز إنتاجية وكفاءة الكوادر التدريسية والإدارية.
- تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي .
- تطبيق نظام الامتحانات الدولية الموحدة:
- خفض معدلات التسرب.
- غرس قيم التعليم والعمل.
- تعزيز مشاركة أولياء الأمور في العملية التعليمية.
- تشجيع الأنشطة اللا صفية.
- تحسين وتطوير نظم الإرشاد والتوجيه.
- تعزيز ثقافة التعليم الذاتي.

التعليم العالي:

- إعادة النظر في مجمل اوضاع ودور مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.
- تحسين جودة التعليم العالي.
- تطوير مناهج التعليم العالي وطرق التدريس.
- التركيز على الأبحاث التطبيقية.
- تبنى نظام الاعتماد الأكاديمي العالمي.
- تنويع مصادر تمويل برامج التعليم العالي.
- دعم الصروح العلمية؛ كالجامعات والأكاديميات والمعاهد ومراكز البحوث وغيرها من المؤسسات العلمية، وتسهيل إرسال البعثات من أجل تنمية علمية شاملة.

***

obeikan.com

التعليم الفني والتقني والتدريب المهني:

يرى الحزب أهمية التأكيد على محورية دور التعليم والفني والتقني والتدريب المهني كأحد الركائز الهامة في إعداد القوى الوطنية والكوادر اللازمة لكافة مشاريع التنمية

وسيتبني الحزب برنامجا متكاملا لتأهيل وتطوير مراكز ومعاهد ومؤسسات التدريب المهني والفني بما يكفل قيامها بالدور المنوط بها على الوجه الأتم الأكمل.

نظام صحي عصري ومتكامل:

إن التردي والخلل في الخدمات الصحية والنقص الذي يسم مرافقها والشح في الكوادر الطبية المؤهلة في المستويات المختلفة وفي مناطق البلاد كافة لاسيما الأرياف، والغلاء الذي أصبح سمة ملازمة لتقديم الخدمات الطبية وغير ذلك من جوانب القصور كل هذا يستوجب برامج وسياسات محددة لمعالجتها. وإدراكا من الحزب لأهمية صحة الإنسان السوداني باعتباره محور العملية التنموية اهتم البرنامج الانتخابي بالخدمات الصحية بكافة أنواعها واستهدف تعميم الرعاية الصحية الأولية وتوطين العلاج وتوفير الكوادر والمعدات والأجهزة الطبية والأدوية وغيرها من الجوانب ذات العلاقة من خلال برامج إسعافية وخطة إستراتيجية لإصلاح شامل للقطاع الصحي. وتشمل برامج ومشروعات الحزب على هذا الصعيد ما يلي:

- نظام يضمن حصول كل المواطنين على الخدمات الصحية.
- تطبيق نظام تأمين صحي شامل.
- مجانية خدمات الرعاية الصحية الأولية.
- تحسين جودة الخدمات الصحية.
- تعزيز نظام الجودة في القطاع الصحي .
- رفع مستوى الخدمات الصحية والتشخيص الطبي والعمليات الإدارية.
- تبني نظام الاعتماد الدولي في كافة المرافق الصحية ورفع معايير ومتطلبات الترخيص

للعاملين والمختصين في القطاع الصحي.

- الحد من الأمراض المرتبطة بنمط الحياة .
- تعزيز الطب الوقائي
- تطوير جاهزية النظام الصحى للتعامل مع الأوبئة والمخاطر الصحية.
- تخصيص جزء كبير من الميزانية لبند الخدمات الصحية.
- معالجة قضية الدواء من حيث الندرة وارتفاع السعر.
- تمكين رجال الأعمال من إنتاج وتوريد الأدوية المنقذة للحياة لتكون في متناول الجميع.

بني تحتية متكاملة :

لتحقيق هذه الغاية تهتم «رؤية السودان ٢٠٢٠» بدعم وتطوير وتنمية البني التحتية التي تدعم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أبرزها الإسكان والتنمية العمرانية، والطرق والنقل والمواصلات والاتصالات والسدود وتوفير المياه للري وإنتاج الكهرباء وغيرها من المرافق العامة. بصورة أكثر تحديداً تهتم الرؤية برعاية البرامج التالية:

- الاستغلال الأمثل والمتكامل للبنية التحتية الإستراتيجية .
- تطوير شبكات ووسائل نقل متنوعة ومتكاملة.(بري وبحري وجوي)
- تطوير مشاريع إسكان تراعي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمواطنين.
- تطوير شبكات الاتصال.

عدالة قضائية :

- رفع كفاءة وفاعلية النظام القضائي.
- إعادة النظر في مسألة النيابات الخاصة.
- تحسين حكومة النظام القضائي.
- جذب الكفاءات القضائية والخبرات القانونية.
- تحسين الخدمات القضائية من خلال تطوير الأنظمة والإجراءات.

- تعزيز التفتيش القضائي.
- إنشاء المحاكم المتخصصة.

مجتمع آمن وأسرة سعيدة :

- تطوير والالتزام بالتشريعات التي تكفل حماية المواطنين وصون حقوقهم.
- تدعيم وتطوير قوات الشرطة بما يضمن السلامة العامة للمواطنين.
- تعزيز سبل السلامة المرورية وتقليل معدلات حوادث الطرق.
- الاهتمام برعاية الأسرة وتوفير متطلباتها.
- معالجة ما أصاب الأسرة من تفكك وتمزق بسبب تبدل القيم .
- استعادة الدور المفقود للوالدين فى المنزل.

بيئة مستدامة :

إصلاح وإصحاح البيئة: أصبح الاهتمام بالبيئة ليس متطلبا محليا للحفاظ على سلامة المواطنين وعدم تعرضهم للأخطار البيئية وإنما أصبح كذلك متطلبا دوليا تنظمه الاتفاقيات الدولية لاسيما ما يتعلق بالنفايات وخطرها على حياة الإنسان والتلوث البيئي وما يمكن أن يسببه من مشكلات . ولهذا اشتمل البرنامج على محور البيئة لإعداد وتنفيذ برامج وسياسات محددة تكفل بيئة سليمة وخالية من الأخطار بكافة أنواعها. وتشمل برامج ومشروعات الحزب على هذا الصعيد ما يلي:

- ضمان استدامة البيئة وحمايتها .
- الحفاظ على الموارد الطبيعية.
- الحد من نسب التلوث وصون النظم الأيكولوجية.
- نشر الممارسات الصديقة للبيئة.
- ترشيد استهلاك الطاقة.
- تشجيع استخدام مصادر الطاقة البديلة والمتجددة.

- ضمان استدامة المياه.
- حماية ورعاية الثروات الطبيعية .
- تطوير القوانين والتشريعات للحد من التلوث البيئي.
- تطوير نظم فعالة للتحكم في إنتاج ومعالجة النفايات.
- الاستجابة الفعالة للتغير المناخي والمخاطر البيئية.
- ضمان تطبيق الدولة لالتزاماتها الدولية في المجال البيئي.
- تعزيز الأمن الغذائي.

هذه ملامح «رؤية السودان ٢٠٢٠» المستقاة من برنامجنا الانتخابي نطرحها عليكم مستلهمين فيها إرث حزبنا التاريخي العظيم وقيادته لمعارك الاستقلال وتصديه بجسارة للباطل في كل المراحل والعهود.ونؤكد لكم أن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل لا يمني جماهير شعبنا بما لا يستطيع تحقيقه ولا يبذل الوعود الكاذبة ليستجدي أصوات الجماهير التي تعايش مأساة الفقر والجوع والبطالة والخدمات التعليمية والصحية المتردية والمرافق العامة الضعيفة والمشاريع القومية المنهارة وغيرها. إن بعض الانجازات التي تحققت هنا وهناك في فترة الحكم الشمولي الحالي التي طالت وامتدت لأكثر من عقدين من الزمان وتوفر بعض السلع ومظاهر العمران في المدن، والتي يتباهى بها النظام الحاكم وحزبه ويستخدمها بصورة يومية للدعاية الانتخابية في أجهزة الإعلام، ليست منة من النظام خاصة وأنه حكم هذه السنوات الطوال ، وإنما هي من تضحيات الشعب السوداني وعرقه وجهد أبنائه الصابرين على المعاناة وشظف العيش والضرائب والجبايات العديدة والمطاردة والملاحقة لأصحاب المهن والحرف الصغيرة والتشريد والفقر والتسول في الطرقات والبطالة وغيرها من مظاهر التردي . إن بعض ما تحقق ليس منة يتم التباهي بها لغرض الانتخابات ولن تنسي شعبنا المعاناة جراء السياسات الشائهة والأولويات المضطربة ومظاهر الصرف البذخي والفساد واستغلال النفوذ والمحسوبية وغيرها من ممارسات النظام الشمولي.

وأخيراً فإن طريقنا في العمل الوطني يستلهم المواقف الوطنية العظيمة التي صنعها الرواد من مؤسسي دولة السودان الحديثة وقادته في كل بقاع هذا الوطن العزيز الذين نتأسى بسيرتهم ونسير وفق نهجهم، أولئك القادة الذين تميزوا – حين اختارهم الشعب لحكمه – بطهارة اليد وعفة اللسان وغادر كثيرون منهم هذه الدنيا الفانية وهم لا يملكون من حطامها شيئا. هذا برنامجنا الانتخابي نقدمه لشعبنا بإدراك واع وعميق لمعاناته ورغبة صادقة ومخلصة في رفع تلك المعاناة ببرامج وخطط وسياسات واقعية لا مجال فيها للمزايدات وبذل الوعود والأماني الكاذبة لاستجداء أصوات الناخبين؛ لأننا رصدنا الأحداث وعايشنا الظروف التي تمر بالوطن والمواطن ، ووضعنا أيدينا على مواطن الخلل وأسباب التدهور والتردي وأعددنا العدة للمعالجات. ولقد بدأنا فعلا في حشد الكوادر المتخصصة التي يزخر بها وطننا في كل المجالات حتى نستطيع أن ننفذ هذا البرنامج بما يخدم بلادنا ويدعم السلام والاستقرار ويعزز الوحدة الوطنية ويمكننا من تحقيق النهضة الاقتصادية الشاملة والمتوازنة ويوفر للشعب السوداني العظيم الرخاء والعيش الكريم.

وينبغي أن نختم بإزجاء شكر خاص للأشقاء والشقيقات الأعزاء الذين كان لمساهمتهم أطيب الأثر فى إعداد صياغة هذا البرنامج خاصة البروفسير محمد عثمان عبدالمالك، البروفسير عاصم على عبدالرحمن، المهندس محمد فائق يوسف حسن،السفير عباس المعتصم،البروفسير قمرالدين قرنبع، البروفسير محمد زين العابدين،الدكتور أبوالحسن فرح،الدكتور عبدالله محمد سليمان، الأستاذ أحمد عبدالسلام المحامى،الأستاذة مواهب مجذوب،الأساتذة إبراهيم على إبراهيم وأحمد على السنجك و بابكر فيصل بالولايات المتحدة الأمريكية،الأستاذ محمد حسن داؤد بكندا، الأستاذ محمد عثمان إبراهيم باستراليا، الأستاذ محمد عثمان دفع الله بسويسرا،المهندس على البدوى عمر ببريطانيا،الأستاذ مهدى شيخ إدريس بالإمارات والبروفسير محمد عثمان الجعلى الذى قام بأعباء الصياغة النهائية.

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾